



الاقتصادية

آخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

كابيتال انتليجنس ترفع تصنيف «الخليج» إلى «A».. مع نظرة مستقرة

رفعت وكالة التصنيف الائتماني (كابيتال انتليجنس) تصنيف القوة المالية لبنك الخليج من «BBB+» إلى «A» مع نظرة مستقبلية مستقرة، حيث يدعم رفع التصنيف التحسن الجيد والمستمر في جودة الأصول الناتجة عن القروض، وقوة رأس المال، وأوضاع السيولة الجيدة، وقد انتعشت الربحية التشغيلية للبنك في 2017، ما وفر قدرة أكبر على امتصاص المخاطر بصرف النظر عن الارتفاع الكبير في نسبة تغطية احتياطي خسائر القروض في نهاية العام 2017، كما يعكس هذا التصنيف المركز الجيد للبنك وشبكة فروع المحلية، خاصة قوته في مجال الخدمات المصرفية للأفراد، وذلك بحسب ما جاء في إفصاح البنك أمس على موقع البورصة.

على هامش تدشين البنك أول مؤتمرات المحللين الماليين للشركات المدرجة في بورصة الكويت

«الوطني»: إعادة تسعير قروض الشركات خلال 3 شهور

مصطفى صالح

دشن بنك الكويت الوطني أول مؤتمرات المحللين للشركات الكويتية المدرجة في السوق الأول ببورصة الكويت والبالغ عددها 16 شركة والمتزمنة بعقد اجتماعات دورية للمحللين عقب إعلان النتائج المالية الربع سنوية ونشرها للمستثمرين. وحضر الاجتماع كل من الرئيس التنفيذي للمجموعة عصام الصقر، ورئيس المجموعة المالية جيم ميرفي، ورئيس وحدة علاقات المستثمرين أمير حنا، وأعلن البنك أمس عن نتائج الاجتماع على موقع البورصة.

وقال الصقر خلال كلمته قبل تلقي أسئلة المحللين، إن نمو أرباح البنك في الربع الأول يرجع بالأساس إلى تزايد حجم الأعمال مع ارتفاع معدلات نمو الإقراض بواقع 5,6% على أساس سنوي. وأشار الصقر إلى أن البيئة التشغيلية في الكويت خلال الربع الأول من العام الحالي كانت قوية على خلفية الدورة الإيجابية التي بدأت في العام 2013، وكانت جميع المؤشرات الاقتصادية إيجابية بدعم من تطبيق خطة التنمية الحكومية للبيئة التحتية. كما شهدت نمو الناتج المحلي غير النفطي بنسبة 3,3% خلال العام 2017، مع توقع تحسن تلك المعدلات على مدار عامي 2018 و2019.

وأوضح الصقر أن استمرار الإنفاق الرأسمالي لعب دوراً رئيسياً في تحريك الأنشطة الاقتصادية وانتعاشها مع مواصلة الأثر الإيجابي لأسعار النفط في تحسين الوضع المادي للبلاد وتحسين معنويات القطاع الخاص، مؤكداً أن البنك يتميز على مستوى الكويت بقدرته على الوصول إلى السوق المصرفي التقليدي والإسلامي على حد سواء، مع مواصلة بنك بوبيان لتحقيق نمو قوي، حيث ارتفعت الأرباح الصافية للبنك بنسبة 18% بنهاية الربع الأول 2018. وأضاف الصقر أن بنك بوبيان يحرص على مستوى الحصة السوقية والمنافسة، وهناك منافسة قوية من جانب البنوك الإسلامية، معتبراً تلك المنافسة طبيعية بالنسبة لاتجاهات السوق المعتادة، فالحصة السوقية الأسهل من الاستحواذ عليها تأتي من الجانب الأضعف، ولكنه أشار إلى أن البنوك التقليدية القوية لديها من القوة ما يكفي للدفاع عن حصتها السوقية، إلا أنه مع ذلك،



عصام الصقر

إن هناك ميلاً نحو المعاملات المصرفية الإسلامية خلال السنوات العشر الأخيرة على مستوى العالم ليس فقط في الكويت، وهو الدافع الرئيسي وراء الاستحواذ على بنك بوبيان ضمن استراتيجية المجموعة. ونستحوذ الآن على نسبة مؤثرة من بنك بوبيان تصل إلى 58,4%. وذلك رداً على سؤال لأحد المحللين «هل تقوم البنوك الإسلامية في الكويت بالاستحواذ على حصة سوقية من البنوك التقليدية، وهل ترى احتدام المنافسة بينهما؟». وأكد حنا أن بنك بوبيان جزء مهم من استراتيجية البنك كجزء رئيسي في استراتيجية النمو. وشهدنا النمو السريع الذي حققه بنك بوبيان على مستوى البنوك الكويتية، وبالفعل هناك تأكيد قوياً للتوجه نحو البنوك الإسلامية، وهذا ما تؤكده التطورات التي شهدناها على مستوى بنك بوبيان.

وأشار حنا إلى أنه من منظور الحصة السوقية والمنافسة، فهناك منافسة قوية من جانب البنوك الإسلامية، معتبراً تلك المنافسة طبيعية بالنسبة لاتجاهات السوق المعتادة، فالحصة السوقية الأسهل من الاستحواذ عليها تأتي من الجانب الأضعف، ولكنه أشار إلى أن البنوك التقليدية القوية لديها من القوة ما يكفي للدفاع عن حصتها السوقية، إلا أنه مع ذلك،



الصقر: «الوطني» البنك الوحيد بالكويت الذي يصل للسوقين التقليدي والإسلامي من خلال «بوبيان»

أعمالنا في مصر تشهد قفزات تفوق متوسط معدل نمو المجموعة

ميرفي: العمليات الدولية تساهم بـ

25-30% من أرباحنا ولا نتوقع تغير النسبة قريباً

توقع استمرار رفع الفائدة في

2018.. والزيادة إيجابية لإيرادات البنك

رفع سعر الخصم 0,25% يزيد

إيرادات «الوطني» 12 مليون دينار

حنا: حصة البنوك الإسلامية بالسوق

الكويتي تزداد على حساب «التقليدية»

وهو ما دفعنا للاستحواذ على «بوبيان»

خلال ثلاثة أشهر. إلا أن قروض المستهلكين لا تتم إعادة تسعيرها وفقاً للقواعد المعمول بها من بنك الكويت المركزي. وأكد ميرفي أن إعادة التسعير تصب في مصلحة البنك، حيث أشار إلى أنه في حالة استمرت أسعار الفائدة لدى الاحتياطي الفيدرالي الأميركي في الارتفاع وقام بنك الكويت المركزي باتباع نفس الخطى، فسيؤثر ذلك إيجابياً على إيرادات البنك.

الإيرادات وسعر الخصم.. علاقة أكد ميرفي أن زيادة سعر الخصم من بنك الكويت المركزي رفع نقطة مئوية يزيد صافي إيرادات الفوائد في حدود 10 - 12 مليون دينار على أساس سنوي، فإذا تم رفع أسعار الفائدة في الأول من يناير، سيكون التناقص 10 إلى 12 مليوناً تقريباً للعام بأكمله. وذلك رداً على سؤال حول أثر ارتفاع معدل سعر الخصم بنسبة 25 نقطة أساس على معدل صافي هامش الفائدة؟

وقال ميرفي إن تلك الزيادات في صافي إيرادات الفوائد تمثل حدوداً إرشادية يمكن أن تتغير ولكن بنسبة طفيفة. وتوقع ميرفي أن معدلات الفائدة ستزيد في الفترات المقبلة. وأما بالنسبة لمعدلات الزيادة، فهي مسألة مطروحة للمناقشة، مؤكداً فقط من تسجيل ارتفاع في الهوامش بناءً على تلك الزيادة في الفوائد.

أما على صعيد دول مجلس التعاون الخليجي، ورأينا اتجاهات نمو قوية في السوق السعودي في العام 2018، ونعتزم افتتاح فرعين جديدين في المملكة، أحدهما في الرياض والآخر في المنطقة الشرقية، وبذلك ترتفع عدد أفرع البنك في السعودية إلى ثلاثة أفرع. كما تعمل على توسعة نشاط إدارة الثروات وحصلنا بالفعل على موافقة هيئة السوق المالية السعودية لإقامة شركة تخصص بإدارة الثروات في المملكة بدعم من الإمكانات الهائلة في مجال الأعمال المصرفية الاستثمارية والأعمال المصرفية الخاصة التي تتسافر لسدى المجموعة.

وعلق ميرفي متوقعا أن

تستمر مساهمة العمليات الدولية في أرباح وإيرادات بنك الكويت الوطني عند نفس المساهمة الحالية والتي تتراوح بين 25 و30%.

إعادة تسعير القروض أكد عصام الصقر أن معظم قروض بنك الكويت الوطني تسعير على أساس متغير، وبالتالي يعاد تسعيرها بصفة دورية. وذلك رداً على سؤال «ما نسبة البنود التي ذات أسعار الفائدة المتغيرة في الميزانية؟ وهل ستتم إعادة تسعيرها جميعاً أم سيكون هناك تفاوض مع الشركات؟»

وقال ميرفي إنه باستثناء محفظة القروض الاستهلاكية، فإن معظم قروض المؤسسات ستتم إعادة تسعيرها داخلياً

وأضاف المركزي الفلبيني أن نمو التحويلات يعود بالدرجة الأولى إلى نمو التحويلات من الولايات المتحدة والإمارات العربية المتحدة وألمانيا وماليزيا. وبلغ إجمالي التحويلات في شهري يناير وفبراير 4,65 مليارات دولار، بزيادة 7,1%.

وهناك حوالي 10 ملايين فلبيني يعيشون ويعملون في الخارج، منهم 240 ألف يعملون منهم ويقومون في الكويت.

وقال محللون في وقت سابق إن المغتربين يميلون إلى إرسال المزيد من الأموال إلى بلادهم عندما تكون العملة الفلبينية ضعيفة للحصول على قيمة أفضل. يتم تداول البيزو الفلبيني عند أدنى مستوياته خلال أكثر من عقد بسبب ارتفاع الواردات.

وبحسب بيانات رسمية، بلغت التحويلات المالية الخارجية نحو 28,1 مليار دولار في العام الماضي، فيما تشكل دعامة اقتصادية رئيسية للاقتصاد الذي يبلغ حجمه 305 مليارات دولار، فهي تدفع الاستهلاك المحلي وتساعد في الحفاظ على توازن الحساب الجاري للبلاد.

التراجع في فبراير وبالتزامن مع أزمة حظر العمالة ومساغي فرض الضريبة على التحويلات

تحويلات العمالة الفلبينية بالكويت تهوي إلى النصف

أحمد عوض

كشف البنك المركزي الفلبيني أن تحويلات العمالة الفلبينية من الكويت انخفضت خلال شهري يناير وفبراير الماضيين بنسبة 13,3% لتصل إلى 106 ملايين دولار. وشهدت تحويلات الفلبينيين من الكويت تراجعاً حاداً في شهر فبراير الماضي بلغت نسبته 53% لتصل إلى 34 مليون دولار أي ما يعادل 10,3 ملايين دينار بالمقارنة مع تحويلاتهم في يناير البالغة 72 مليون دولار تعادل 22 مليون دينار. وتأتي تراجع تحويلات العمالة الفلبينية بالتزامن إعلان الرئيس الفلبيني حظر إرسال العمال الفلبينيين إلى الكويت بعد مقتل عاملة فلبينية وكذلك المساعي البرلمانية لإقرار ضريبة على تحويلات الوافدين بالكويت تصل إلى 5%.

وبحسب الإدارة المركزية للإحصاء، يبلغ إجمالي العمالة الفلبينية بالكويت 242,1 ألف فلبيني منهم 68% يعملون في القطاع العائلي أو ما يعرف بالخدم. ويشكل الفلبينيون



بالكويت 6,4% من إجمالي الفلبينيين بالخارج وأغلبن المهن التي يعمل بها الفلبينيون بالكويت الخدمة والمبيعات. ويبلغ متوسط تحويلات الفلبينيين من الكويت سنوياً نحو 800 مليون دولار. وارتفعت إجمالي تحويلات الفلبينيين العاملين في الخارج بنحو بلغت نسبته 4,5% في فبراير، ما يشير إلى أن الحظر الذي فرض على إرسال العمالة الفلبينية إلى الكويت في هذا الشهر فشل في الحد من نمو التحويلات. ووفقاً لبيانات البنك المركزي الفلبيني، بلغت التحويلات النقدية 2,27 مليار دولار في فبراير الماضي، بالمقارنة مع 2,17 مليار دولار في الفترة نفسها من العام الماضي.

انتهاه الأعمال، وتحت إشراف بعض الشركات العالمية ذات الخبرة في مجال التشغيل للمصافي في العالم، مثل «بي بي» و«توتال» المتخصصة في أعمال التصنيع والتكرير البترولي.

وتبلغ تكلفة المشروع 4,8 مليارات دينار ويتوقع الانتهاء من إنجاز المشروع في ديسمبر 2019، ويعد المشروع من المشاريع الضخمة، كما أن مشاريع الأداء تشير إلى أن المشروع من المشاريع المتقدمة من حيث الإنجاز ومتلائم من حيث الصرف.

وتبلغ الطاقة الإنتاجية لمصفاة الزور 615 ألف برميل يومياً ويهدف إلى إنتاج وقود نظيف لتزويد وزارة الكهرباء بالطاقة اللازمة، فضلاً عن إنتاج مواد أخرى من كبروسين وديزل لتصديرها إلى السوق العالمي.

وتعمل شركة «KIPIC» حالياً على التجهيز لتشغيل الوحدات تدريجياً حسب

وكانت الشركة قد أملت 3 شركات عالمية للدخول في الممارسة وهي شركة شل العالمية (هولندا) وشركة توتال (الفرنسية) وشركة بريتش بتروليم (المملكة المتحدة). وقد تم الإعلان عن الممارسة في 10 سبتمبر 2017. هذا، وتبلغ نسبة الإنجاز في مشروع مصفاة الزور الاستراتيجي ما يقارب



أحمد مغربي

علمت «الأنباء» من مصادر نغطية مسؤولة أن شركة البترول الوطنية قررت ترسية أكبر مشاريعها خلال 2018 والخاصة بتفافية الخدمات الفنية ودعم كفاءة التشغيل التجريبي لمصفاة الزور بقيمة 110 ملايين دولار على شركة بريتش بتروليم (بي بي). ويختص العقد الذي طرحته البترول الوطنية نيابة عن الشركة الكويتية للصناعات البترولية المتكاملة KIPIC بتقديم اتفاقية الخدمات الفنية ودعم برامج جاهزية وكفاءة التشغيل لأعمال التجهيز والتشغيل التجريبي واختبارات الأداء المتكامل وتسليم الوحدات الإنتاجية المختلفة لمصفاة الزور.

وكانت الشركة قد أملت 3 شركات عالمية للدخول في الممارسة وهي شركة شل العالمية (هولندا) وشركة توتال (الفرنسية) وشركة بريتش بتروليم (المملكة المتحدة). وقد تم الإعلان عن الممارسة في 10 سبتمبر 2017. هذا، وتبلغ نسبة الإنجاز في مشروع مصفاة الزور الاستراتيجي ما يقارب